الباب الخامس

الأقباط والمواطنة

الفصل الأول: المسألة القبطية المفتعلة (هل تلبية بعض المطالب يزيل الطائفية أم يكرسها؟).

الفصل الثانى: لهذا أؤيد منير فخرى عبد النور.

الفصل الثالث: الموقف المصرى من قضية الانتخابات البرلمانية الأخيرة ـ نوفمبر ٢٠٠٠.

الفصل الرابع: إشكاليات المواطنة فى إطار تحولات العولمة.

الفصل الخامس: وسطية الإسلام فى التعامل مع أهل الكتاب.

الفصل الأول

المسألة القبطية المفتعلة(*)

هل تلبية بعض المطالب يزيل الطائفية أم يكرسها ؟

أحسن فعلًا «التقرير الإستراتيجي العربي» الذي صدر منذ أسابيع عن مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام حين سمى القضية المثارة حول الأقباط في مصر باسم «المسألة القبطية المفتعلة». وها أنا ذا أستعير منهم العنوان نفسه لأناقش هذا الموضوع وأطرح السؤال الطبيعي في مثل هذه الحالات ـ هل هناك فعلًا أزمة قبطية، أم لا ؟ وإن كان هناك أزمة أو «مسألة» قبطية فما هي ؟ وإن لم يكن فما تفسير هذه الزوابع التي أثيرت في الفترة الأخيرة ؟..إلخ.

وأظن أن البداية الطبيعية لطرح هذا الموضوع هي: ما الجديد في هذا الأمر؟ وما الأحداث أو القرارات أو التطورات الجديدة في هذا الموضوع حتى تطرح في الفترة الأخيرة ؟... إلخ. والإجابة: أنه لم يحدث أي جديد فيما يخص الإخوة الأقباط في مصر خلال السنوات الماضية.. إذًا ما الذي دفع البعض هنا ليتحرك مع البعض هناك من أقباط المهجر في الخارج مع دوائر مشبوهة في الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدوائر الأوروبية والبريطانية خاصة لطرح هذا الموضوع، والضغط عليه بقوة لافتعال أزمة قبطية وطرح اسم مصر بين الدول التي تمارس اضطهادًا دينيًا ضد المسيحيين المصرين حتى صدور القانون المشبوه بالكونجرس الأمريكي ؟ ولعل أشهر محاولة من هذا النوع في التاريخ المصري الحديث والتي تكاد تتطابق مع المحاولات نفسها، هي تلك الأحداث التي سجلها المستشار طارق البشري في كتابه « المسلمون والأقباط في

(*) نُشر هذا المقال في جريدة «الأسبوع» بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٩م.

إطار الجماعة الوطنية » والتي شهدت فيها نفس ظروف التحريض من الطرف الخارجي « الاستعمار الانجليزي في ذلك الوقت »، واستجابة البعض له وحتى أسفرت عن المؤتمر القبطي الأول، وهو المؤتمر الذي رد عليه الوطنيون المصريون بالمؤتمر المصري.

❑ المؤتمر القبطي الأول

انعقد هذا المؤتمر في مدينة أسيوط يوم ٦ من مارس عام ١٩١١م وصاحبت حملة للصحافة البريطانية أبدت فيها عطفًا شديدًا على فكرة عقد المؤتمر والداعين له، كما أن الصحف الإنجليزية في مصر أخذت على عاتقها الدعوة لعقد المؤتمر وبخاصة «الإجيبشيان جازيت»... وقد حددت صحيفة «مصر» جدول أعمال المؤتمر قبل انعقاده في ثماني مقالات نشرتها متتابعة في الفترة بين ٢٧ يناير و٢٨ فبراير عام ١٩١١م، وتتحصل هذه المطالب في تقرير مبدإ المساواة في تولي الوظائف العامة، وتمثيل الأقليات في الهيئات النيابية، وتوزيع ضريبة الخمسة في المائة التي تجبيها مجالس المديريات لشئون التعليم، توزيعها بما يضمن استفادة القبط من حصيلة ما يؤدونه في تعليم أطفالهم، وتقرير عطلة أسبوعية يوم الأحد للأقباط، وأن تتساوى الشئون القبطية بالشئون الإسلامية من حيث مبدأ حصولها على حصة من الإنفاق في ميزانية الدولة مثل المحاكم الشرعية والمجالس الملية.

وبعد أن استعرض المستشار البشري تفاصيل ما جرى في المؤتمر ووقائعه وأهم الكلمات والمداخلات انتهى إلى أن: «برغم ما يوحي به عقد مؤتمر قبطي من محاولة لصدع الجامعة الوطنية، فقد شمل الجميع أو الغالبية حرص على توثيق الرباط الوطني وجاء التزام الجميع بقصر الحديث عن تلك المطالب «النقابية» أو «الفئوية» مؤيدًا ذلك، وجاء مؤيدًا له أيضًا الالتزام بالحديث بقاعدة المواطنة المبنية على أساس المساواة العامة وهذا المنطق الوطني لم يكن أساسه فقط الإيمان المجرد بالقيم المثالية. ولكن وجد أساسه أيضًا في الانتفاع بالمصلحة المشتركة، وقد أدت المناقشة الجادة لكل المسائل التي عرضت إلى الوصول إلى أن حل المشكلة لا يكون في التمييز وإنما يكون في المزيد

من الاندماج، والتوظف حسب الكفاءة أكثر فائدة للجميع من التمثيل النسبي. والتعليم المشترك علاوة على أثره التربوي، أكثر فائدة فيما ينتجه للعدد الأكبر من الفرص. والانتخاب بالاقتراع العام يؤدي إلى الفاعلية الأكثر وأداء الوظيفة النيابية من التمثيل النسبي، الذي يوقع به أي أقلية داخل حدودها فتصبح كمًّا غير مؤثر».

❑ المؤتمر المصري «الإسلامي»

رد المسلمون على المؤتمر القبطي بمؤتمر آخر سمي « المؤتمر المصري» والذي عقد يوم ١٩١١/٤/٢٩م وبرغم كل ما أثارته الصحف عن ردود فعل عنيفة إزاء المؤتمر القبطي، فقد كان وجود العناصر المستنيرة من رجال حزب الأمة أو الحزب الوطني الداعين إلى الوحدة الوطنية المصرية كان وجود هؤلاء مقدمة لا شك في أهميتها تنبئ عن مسيرة المؤتمر في إطار الوحدة الوطنية.، ثم قرئ في المؤتمر تقرير اللجنة التحضيرية. وتكلم التقرير عن فكرة الأكثرية والأقلية في الجماعة السياسية «الخطأ الفادح هو تقسيم الأمة المصرية باعتبارها نظامًا سياسيًّا إلى عنصرين دينيين، أكثرية إسلامية وأقلية قبطية، لأن مثل هذا التقسيم يستتبع تقسيم الوحدة السياسية إلى أجزاء دينية، أي تقسيم الشيء إلى أقسام تخالفه في الجوهر. الأمة باعتبارها كائنًا سياسيًّا ونظامًا سياسيًّا، والتي تتألف من عناصر سياسية كذلك، فأيما مذهب من المذاهب السياسية اعتنقه أفراد أكثر عددًا وأثرًا كان أكثرية، وكان الآخر أقلية، وعلى هذا يمكن فهم الأكثرية والأقليات في الأمة، وليس للدين في ذلك دخل. غير أن لكل أمة دينًا رسميًّا، وذلك ضروري بل مشخص من مشخصاتها، ودين كل أمة هو دين حكومتها أو دين الأكثرية فيها، على ذلك يكون من السهل فهم انقسام الأمة باعتبار المذاهب السياسية، إلى أكثرية وأقليات كلها غير ثابتة بل تتغير بتغير المذاهب السياسية وانتشارها قلة أو كثرة. ولكن من غير المفهوم أبدًا أن يكون في الأمة أكثر من دين رسمي واحد. وعليه فلا معنى للاعتراف بأقليات دينية تعمل في السياسة بهذه الصفة وتكسب حقوقًا عامة أكثر من أن يخلى بينها وبين القيام بواجباتها الدينية عملًا بحرية الاعتقاد.. ».

ثم انتقل التقرير إلى مناقشة مطالب القبط بالنسبة لعطلة يوم الأحد وطلب المؤتمر رفض المطلب لاستحالة تعطيل المصالح أيام الجمعة والسبت والأحد لأصحاب الديانات الثلاث ويكفي المسيحيين إجازة تؤخرهم في الحضور يوم الأحد كما أن تشابك الأنشطة والمصالح يوجب توحيد يوم العطلة للجميع.

وبالنسبة لوظائف الإدارة العليا فليس في القوانين ما يمنع غير المسلم من الترقي لأعلاها، ولكن وظائف مديري الأقاليم بالذات (المحافظين) لم يشغلها إلى الآن غير مسلم برغم أن الأقباط يشغلون وظائف أعلى منها كقضاة محكمة الاستئناف ووكلاء الوزارات والوزراء ورؤساء الوزارات. وتفسير ذلك « أن الحكام الإداريين يلزمهم كثيرا في تصريف الأمور نفوذهم الذاتي أكثر من قوة القانون...إن الرجل لا يتم له هذا السلطان على محكوميه في حكومة كالحكومة المصرية إلا إذا اعتقد الناس فيه عدم التحيز لطائفة دون طائفة، وأقرب الناس إلى ذلك من الحكام هم المسلمون لا لأنهم مسلمون، بل لأن التعصب والتحيز لا يكون من شعار أفراد الأكثرية الدينية.

وبالنسبة للتمثيل في المجالس النيابية، ذكر التقرير أن قانون الانتخابات الجاري وقتها لا يسمح بتمثيل كل أجزاء الأمة، ولكن الأجزاء غير الممثلة هي أجزاء سياسية وليست دينية. وإذا كان الأقباط يريدون تقليد القانون البلجيكي في تمثيل الأقليات، فإن هذا القانون يمثل تنظيم الأقليات السياسية لا الأقليات الدينية وإن الذي يريد الإطار الحقيقي والمساواة الكاملة بحسب الإمكان لا ينبغي له أن يدعو إلى بناء كيان سياسي للأقلية الدينية، بل يجب عليه أن يمحو الفروق الدينية تمامًا من الاعتبارات السياسية».

وانتهى المؤتمر إلى توصيات في قسمين:

قسم منها يتعلق بالرد على المطالب السابق الإشارة إليها بخصوص المؤتمر القبطي.

والقسم الثاني حول مسائل التربية والتعليم والمسائل الاجتماعية والمسائل الاقتصادية والزراعية والصناعية وحقوق العمال وحالة الري ونشر التعليم ببلاد النوبة.

والملاحظ كما يقول المستشار طارق البشري أنه فيما عدا المطالب بعطلة يوم الأحد فإن جوهر قرارات المؤتمر المصري «الإسلامي» يماثل قرارات المؤتمر القبطي في جوهرها وفيما يتبناه كل منها من منهج يصدر عن المنطلق الوطني في رسم سياسة الدولة وبناء أجهزتها ونشاط مؤسساتها.

● العلاقة بين الماضي والحاضر

الواقع أن أحداث الماضي المتعلقة بهذا الشأن تكاد تتكرر بمناخ التحريض الخارجي الذي يقوم به الآن بعض أقباط المهجر ودوائر مشبوهة في الكونجرس الأمريكي وبعض الصحف البريطانية ويقوم البعض هنا بتكرار نفس المطالب القديمة.

● المسائل القبطية التي تطرح

نعود للنقاش الموضوعي الذي بدأنا به الحديث. هل هناك فعلًا مشكلات أو هموم قبطية تستدعي صناعة مسألة قبطية أم لا؟ والقضايا التي يمكن نقاشها هي :

١ـ بناء الكنائس:

الذي يجب طرحه في هذه الحالة هو ما الحاجة لبناء دور عبادة على العموم؟ وهل هناك اعتبارات موضوعية عند البناء أم لا؟

والحقيقة ـ كما ذكر تقرير الأهرام الإستراتيجي الأخير ـ أنه حسب إحصائية عام ١٩٨٦ وجد أن لكل ١٧ ألف مسيحي كنيسة في حين أن لكل ١٨ ألف مسلم مسجدًا، أي أنه حسب نسبة عدد السكان فنسبة الكنائس أكبر من نسبة المساجد، أي أنه ليس هناك مشكلة وجود كنائس.. ومن الناحية الموضوعية لم نر مصلين يفترشون الشوارع المحيطة بالكنائس لعدم اتساعها للمصلين مثل ما نرى هذا المشهد كثيرًا بخاصة أيام الجمعة وفي الأعياد حيث يزيد عدد المصلين كثيرًا عن سعة المساجد. وفي كل بلاد الدنيا هناك قواعد تنظيم بناء دور العبادة، وأعرف أن كثيرًا من دول أوروبا «المتحضرة» ترفض بناء مساجد للمسلمين فيها بحجة كهذه، بل كثيرًا ما ترفض بناء مآذن كإعلان عن طبيعة المسجد الأمر الذي يدفع المسلمين في هذه البلاد

(وكثير منهم أبناء هذه البلاد أي مسلمون من أهل البلاد و ليسوا فقط مهاجرين أو دارسين) لتأجير أماكن غير مناسبة لمجرد أداء الصلوات في صمت طبعًا بغير مكبر للصوت « ميكرفون »، في حين أن بلادنا شهدت وتشهد تسامحًا رائعًا في كل هذا ولا يستطيع أحد أن يجد غضاضة في سماع أجراس الكنائس بجوار تكبير المساجد. كما لا نستطيع أن ننسى أن هناك روحًا تصادمية ظهرت في العقدين الماضيين شجعها رموز دينية من الطرفين جعلت هذا الأمر يخرج عن الموضوعية. فكثيرًا ما كانت تبنى كنائس من غير ترخيص بسياسة فرض الأمر الواقع، وخاصة في بعض مدن الصعيد بل بالقرب من شريط سكك الحديد والطرق الرئيسية ونهر النيل والترع المهمة لمحاولة صبغ البلد بصبغة معينة بشكل غير طبيعي، وهو ما استفز مجموعة من المسلمين لحالة الصدام التي ذكرت والتوترات التي تتحمل أجهزة الأمن مسؤلية السيطرة عليها وتطويقها مما جعل هذه الأجهزة أكثر تنبهًا لمثل هذه التصرفات وإدراكًا لخطورتها على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، فكانت تسارع بمنع استكمال بناء مثل هذه الكنائس غير المرخصة خشية تفجر الموقف.

كما لا نستطيع أن ننسى أن المساجد الآن لا يتم بناء أي منها بغير ترخيص وموافقات أشد من موافقات بناء الكنائس، والأهم من ذلك أنه حتى الآن خطب الوعظ وتعيين الوعاظ والقساوسة تتم من داخل المؤسسة الدينية المسيحية المستقلة عن الدولة، في حين أن المساجد تفرض عليها الدولة والحكومة ممثلة في وزارة الأوقاف ووزارة الداخلية الخطباء بل المضمون الذي يقال في الخطب.. كما أن الأوقاف الإسلامية كلها مصادرة ومؤممة من قبل هيئة الأوقاف التابعة لوزارة الأوقاف، في حين أن أغلب الأوقاف المسيحية مستقلة عن هذه الهيئة والجزء اليسير الذي استولت عليه هيئة الأوقاف قامت برده أخيرًا، وهو تصرف محمود لكن ينبغي أن يفعل الشيء نفسه في الأوقاف الإسلامية، عند ذلك تصبح الدعوة لرد الأوقاف الإسلامية لأصحابها وتحريرها من وزارة الأوقاف وكذلك الدعوة لحرية المساجد مثل حرية الكنائس أولى من الدعوة غير الموضوعية لحرية بناء الكنائس، وأفضل منها وضع قواعد عادلة تطبق على الجميع في بناء دور العبادة سواء كانت مساجد أو كنائس.

٢ـ التعيين في المناصب المهمة

وأحب أن أؤكد هنا أن مطالب البعض بتحديد نسبة للإخوة المسيحيين في الوظائف أو في المقاعد البرلمانية هو التكريس للطائفية بعينه، وقد سبق أن بيننا رد تقرير «المؤتمر المصري» على مطالب مشابهة لهذا المطلب برزت في «المؤتمر القبطي» الذين عُقدا عام ١٩١١م.

كما أن هذا المعنى تفتيت لفكرة النسيج الوطني الواحد، فالدعوة لتولي المناصب المهمة والمقاعد البرلمانية بمعيار الكفاءة لهذه المواقع أفضل من نظام الحصص الطائفي.

والحقيقة أن هناك منهجين في التعامل مع الهموم كما ذكر الدكتور محمد عمارة في كتابه «الأقليات الدينية والقومية»

(أ) منهج «انعزالي» ـ «طائفي» تضع فيه كل طائفة همومها ومطالبها وتطالب به الآخرين !

(ب) ومنهج «وطني وقومي وحضاري» تضع فيه الأمة كل الأمة قائمة بطموحاتها التي تصوغها في مشروع حضاري لأنها من الأمة كلها.

والحقيقة أن الوطن يعاني مشاكلات وهموما كثيرة منها موضوع التطور الديمقراطي والحريات، وبالتالي فالدعوة لتوسيع النطاق الديمقراطي حتى تسع للجميع أولى من الدعوة لنظام الحصص الطائفي وسوف ينعكس هذا الأمر في كل مجالات الحياة سواء كانت مواقع سياسية أو إعلامية أو فكرية.

٣ـ التاريخ القبطي والمساحة الإعلامية

تبقى نقطة أخيرة هي وجهة نظر تجب مناقشتها وترددت كثيرًا في أجواء صناعة المسألة القبطية، وهي أن هناك تجاهلًا في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام.

وفي الحقيقة فإن من يتأمل هذه النقطة بموضوعية يجدها أيضًا قضية فرعية هامشية. فالمسيحية ظهرت قبل الإسلام بحوالي ٦٠٠ عام أي أن بعثة سيدنا

عيسى عليه السلام كانت قبل بعثة سيدنا محمد ﷺ بـ ٦٠٠ عام والمسيحية دخلت مصر بعد ظهورها بفترة والإسلام دخل مصر في أول ظهوره، أي أن الفترة المسيحية قبل دخول الإسلام تعتبر قصيرة في ميزان التاريخ، وكانت هناك وثنية مع المسيحية وكان هناك الرومان واضطهادهم للأقباط المصريين، والتاريخ يحسب بأحداثه ووقائعه فأي أحداث مهمة وقعت في هذه الفترة حتى يتم الإلحاح عليها دائما وكأن هناك تاريخًا مهمًّا يتم تجاهله، فهذه في نظري قضية تحتاج لتحرير وتحديد فإذا كان هناك مثلًا أحداث مهمة أثرت في التاريخ وتحتاج لذكر وإبراز فما المانع؟ ولكن هل في هذه الفترة القصيرة في ميزان التاريخ ما يدعو لكل هذا الصخب المفتعل حولها أم لا ؟

الأمر الثاني ما المقصود بالمساحة الإعلامية أكثر مما يحدث من تغطية الأعياد والصلوات الأسبوعية وهذا يتم، ألا يصب تضخيم هذه الأمور في اتجاه صناعة المسألة القبطية؟

❑ الختام

مما سبق يتضح أن أغلب الدوافع لصناعة مسألة قبطية هي دوافع خارجية من أطراف معادية للوطن. حدث هذا في القديم في مؤتمر عام ١٩١١م ويحدث هذا الآن هذه الأيام. كما أن هناك أطرافًا بالداخل نفذت هذه المسألة بالتعاون مع بعض أقباط المهجر ممن لا نعرف دوافعهم ومحركهم وهم أصبحوا بالحياة الطويلة منتمين للأوطان التي يعيشون فيها عشرات السنين ولا يعودون لوطنهم إلا نادرًا وكل جهدهم واستثماراتهم في الأوطان التي يعيشون فيها الآن.

وعلى هذا فدور العقلاء من أبناء هذا الوطن مسلمين ومسيحيين أن يخمدوا نار الفتنة، وأن يغلقوا ملف صناعة المسألة القبطية، ويهتمو جميعًا بمشكلات وهموم الوطن كله وفق النهج الحضاري والقومي والوطني الذي أشار إليه الدكتور محمد عمارة، وتصبح مشكلات الأقباط مثل مشكلات المسلمين تحلها الديمقراطية لا الجموح الطائفي كما ذكر تقرير الأهرام الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٨م.

الفصل الثاني

لهذا أؤيد منير فخري عبدالنور[1]

تحتاج مصر لجهد كل أبنائها في بناء مشروعها الحضاري ونهضتها وتنميتها. وظلت مصر محفوظة بحفظ اللّه ورعايته، تنصهر فيها روابط ومشاعر أبنائها جميعًا بصورة أذهلت الناس جميعًا، من يحب هذا الوطن ومن يتربص به على السواء. ومن أهم هذه الروابط روابط الوطنية المصرية التي جمعت المصريين جميعًا مسلمين ومسيحيين وهم أبناء رسالات السماء (الإسلام والمسيحية) والذين هم بتعبير القرآن الكريم أقربهم مودة وبينهم النسب والصهر والتاريخ، ومزجت بينهم الدماء الزكية التي سالت دفاعًا عن الوطن في كل العهود، واستعصت على كل محاولات الفرقة والشقاق. وكلما تطور هذا الوطن وزادت مساحة الاستنارة، ازداد التلاحم وقدمت عوامل الأهلية الحقيقية في تولي المواقع. ولذلك ومن موقعي كإسلامي كنت وما زلت آمل أن يتطور الوعي لدى الناخب المصري الأصيل ليختار الأكفأ والأنسب والمؤهل لكل وظيفة على هذا الأساس وعلى أساس المواطنة الكاملة التي هي حق لكل مصري (مسلم أو مسيحي)، والتي أرى أن أفضل نموذج لها هو الصديق العزيز الأستاذ/منير فخري عبدالنور، فهو من بيت مصري أصيل شرب الوطنية فيه من وعائها الصحيح، وحب الوطن والبذل له يجري في دماء هذه الأسرة العريقة بعير ادعاء أو تزيد.

وتاريخ الأستاذ / منير فخري عبدالنور الشخصي خير مثال على هذا، وهو أيضًا ينتمي لحزب عريق له تاريخ طويل في الدفاع عن الوطن وعن الحريات، وهو أيضًا حزب (حزب الوفد) له واقع حالي ارتبط فيه بهموم الوطن كله سواء مصر أو الوطن

(١) نُشر هذا المقال في جريدة «الوفد» بتاريخ ٥/١١/٢٠٠٠ م. أثناء الانتخابات البرلمانية التي نجح فيها الأستاذ/ منير فخري عبدالنور.

العربي بشكل يستحق به كل احترام (كما كان).

لهذا أن أردت أن أطبق ما أدعو إليه من حق المواطنة الكاملة لكل أبناء هذا الوطن وخصوصا الأخوة المسيحيين، وهو حق مكفول من واقع فهمي لدين الإسلام وللدستور المصري وللتاريخ الوطني، خير تطبيق هو اختيار منير فخري عبدالنور من كل أبناء دائرته، والمسلمون في المقدمة وليت لي صوت بهذه الدائرة الكريمة لأمنحه بلا تردد لمنير فخري عبدالنور.

وأنا أفعل هذا تقربًا إلى اللَّه بحسن الاختيار وفق تسامح الإسلام وعدله ورحمته وتآخي المسيحية التي هي أيضًا رسالة السماء للسيد المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

وآمل أن نلتقي ونحن نحتفل بفوز وطني مشرف لمنير فخري عبدالنور لنقول جميعًا عاشت مصر حرة أمة متحدة كمثال ونموذج يحتذى به في التآخي والتسامح والوطنية.

* * *

الفصل الثالث

الموقف المصري من قضية الانتخابات البرلمانية الأخيرة نوفمبر ٢٠٠٠(*)

أحب أن أؤكد على دور هذا التجمع، وهو تجمع بين متدينين مسلمين ومسيحيين على دعم الوحدة الوطنية في كل قطر عربي يجمع بين أبناء الديانتين الكبيرتين السماويتين، وعليه يجب الالتفات إلى المظاهر الإيجابية وتنميتها وتطويرها وهي كثيرة، ولا يجب البحث عن بعض الصور السلبية وإن وجدت لأن نشرها وتضخيمها يروج لها ويعمق الفُرقة والنزاع ولا يدعم الوحدة والتعايش.

وخير نموذج للصور الإيجابية الأخيرة هو ما جرى في انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) المصري الأخير في هذا الشهر نوفمبر عام ٢٠٠٠م، خاصة فيما يخص الأخوة الأقباط المسيحيين، حيث ترشح عدد لا بأس به نافسوا في دوائرهم ولكن كان هناك دائرة مهمة بالقاهرة هي دائرة الوا لي، ترشح لها سياسي قبطي معروف هو الأستاذ / منير فخرى عبدالنور وكان قد سبق أن ترشح بهذه الدائرة في الانتخابات الماضية عام ١٩٩٥م أمام منافس مسلم، وللأسف رأس لجنة من لجان مجلس الشعب، وقد سبق أن قام في الانتخابات بتوزيع منشورات تدعو إلى عدم انتخاب المسيحي لأنه مسيحي، وتصدى له بعض الكتاب والمفكرين الإسلاميين مثل المستشار/ طارق البشري والدكتور/ محمد سليم العوّا والأستاذ/ فهمي هويدي وآخرين، وقد كتبوا مقالات وبيانات تدين هذا السلوك لكن النتيجة لم تكن موفقة لصالح المرشح القبطي نظرًا لتأخر معرفة هذا الموقف.

(*) ورقة قدمت في اجتماع الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي ليماسول قبرص ١٧/١١/٢٠٠٠م.

لكن هذه المرة وحين عاد نفس المرشح لممارسة نفس الدعاية تصدى له نفس المجموعة من المفكرين والإسلاميين، وانضم إليهم ناشطون وحركيون إسلاميون في التصدي لهذه المقولة بالكتابة والقول والفعل فكتبت مقالات كان لي شرف كتابة أحدها (نشرت بجريدة الوفد المصرية بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٥) أي قبل المرحلة الأولى من الانتخابات، واشتركت في مؤتمرات انتخابية مع المرشح القبطي منير فخري عبدالنور تحدثت في أحدها عن وجوب انتخاب منير فخري عبدالنور لأنه أهل لذلك، والاختيار سيكون على أساس المواطنة والأهلية. وجرت انتخابات المرحلة الأولى وحصل الأستاذ/ منير فخري عبدالنور على أعلى الأصوات ولكنه لم يحصل على الرقم الذي يسمح له بالفوز من المرحلة الأولى، وتقرر الإعادة بينه وبين نفس المرشح الذي حاول أن يبعث بالطائفية البغيضة للحصول على مقعد بالبرلمان وقد فعل أنصاره ذلك يوم التصويت الأول.

وحين علم المفكرون الإسلاميون (الأستاذ المستشار طارق البشري والدكتور محمد سليم العوّا والدكتور محمد عمارة والأستاذ فهمي هويدي)، أصدروا بيانًا تاريخيًّا يقرون فيه أن الاختيار يكون على أساس المواطنة والأهلية للموقع وليس للملة أو الدين، وقد صدر هذا البيان في اليوم الثاني للانتخابات وهو يوم الخميس وطبع منه ووزع على المساجد في صلاة الجمعة حوالي ١٥٠٠٠ (خمسة عشر ألف نسخة) على المصلين المسلمين في الدائرة الانتخابية وقد أشاروا فيه لفتوى من المرحوم الشيخ الغزالي والشيخ يوسف القرضاوي ومفتي الديار المصرية وفضيلة شيخ الأزهر.

ونشر هذا البيان في الصفحة الأولى لجريدة الوفد المصرية الصادرة يوم السبت ٢٠٠٠/١١/١١، كما شرفت بالمشاركة في مؤتمر انتخابي يوم الأحد ١١/١٢/ ٢٠٠٠ وشرحت فيه نفس وجهة النظر، ونشرت تغطية لهذا المؤتمر بالكلام والصور في جريدة الوفد أيضًا يوم الثلاثاء ٢٠٠٠/١١/١٤ كما نشر المقال السابق للأستاذ فهمي هويدي بعنوان لننتخب الأقباط والذي نشر في عام ١٩٩٥ أعيد نشره يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١١/١٣ بجريدة الوفد.

كما نشرت فتوى أخرى للدكتور القرضاوي وللدكتور سليم العوّا في الصفحة الأولى يوم الاثنين الموافق ١٣/١١/٢٠٠٠.

كما كتب الكاتب الكبير القبطي الأستاذ سعيد سنبل في عموده الشهير في جريدة «الأخبار» تعليقًا مهما ومرحبًا ببيان المفكرين الإسلاميين الأربعة السابق الإشارة إليه وقد أودعت أمانة المؤتمر صورة لكل هذه الوثائق.

وقد أدت هذه الأمور جميعًا نتائجها، والحمد لله نجح الأستاذ منير فخري عبدالنور في انتخابات الإعادة بفارق كبير عن منافسه المسلم وهذه نتيجة مبهرة.

ولقد سبق لي أن شاركت في ندوة عام ١٩٩٣م للدكتور مصطفى الفقي عن الأقباط في مصر، عُقدت في مجلة «روز اليوسف» المصرية، وقد تحدثت فيها وقلت أني إتمنى وأنا الإسلامي أن يأتي الوقت لينتخب الناس والمسلمون خصوصًا قبطيًا لأنه أهل لهذا الموقع بغض النظر عن كونه غير مسلم، وها هو ذا اليوم الذي تحققت فيه هذه الأمنية وكان أفضل نموذج لهذا كان منير فخري عبدالنور، وقد قام الإسلاميون بالتصويت له في الدائرة وقد أخبرنا والد المرشح الأستاذ أمين فخري عبدالنور بأن حوالي ٥٠٠ صوت من الإسلاميين قد أعطوا لمنير فخري عبدالنور.

كما لا يفوتني أن أذكر أن اثنين من الأقباط الآخرين قد نجحوا أيضًا وهما وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالي وهو أرثوذكسي وهو مرشح الحزب الوطني الحاكم، وكذلك رجل الأعمال الأستاذ/ رامي لكح وهو كاثوليكي وهو مرشح مستقل بالإضافة للأستاذ منير فخري عبدالنور وهو مرشح حزب الوفد المعارض وهو أرثوذكسي.

وهو تطور مهم وإيجابي في حد ذاته وفرح به كل المصريين ونسعى جميعًا لتطويره والبناء عليه.

هذا باختصار صورة إيجابية عن علاقة المسلمين والمسيحيين في مصر وهي كما قلت توجد صور إيجابية كثيرة تحتاج لمعرفة ونشر وتطوير.

الفصل الرابع

«وسطية الإسلام في التعامل مع أهل الكتاب»(*)

❑ مقدمة

لا شك فى أن المجتمع العربي والإسلامي يعيش ظروفًا غير مسبوقة، خصوصا في علاقته بالآخر في غير العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة في العالم الغربي في ظل نظريات التصادم والتحريض عليه تنظيرا وفعلا، سواء من كتب نظرية تصادم الحضارات ونهاية التاريخ، أو من حشد الجيوش لاحتلال دولة عربية والعدوان عليها، أو من شجع العدوان والاحتلال في فلسطين الحبيبة سواء بالقول أو الفعل أو الصمت. هذا من ناحية الآخر، أما من ناحيتنا نحن في بلاد العرب والمسلمين فكانت هناك أصوات تدعو للغلو والتطرف في الفكر والسلوك وتنظر له وتمارسه وتخلط بين الجهاد المشروع ضد العدوان والاحتلال وبين العدوان على الأبرياء وترويعهم باسم الإسلام، وآذى الطرفان اللذان سلكا التطرف هنا وهناك الحق والحقيقة المتعلقة بقيم الإسلام العادلة وسلوك المسلمين المعتدل والوسطي والمتوازن، فلهذا كله لزم كل منصف وعاقل غيور على دينه هنا في بلاد العرب والمسلمين أن يدافع عن قيم الإسلام الحقيقية وعن صورة المسلمين دعاة الحق والعدل والإنصاف. فالشرح هنا لأصول الإسلام ومبادئه العليا، وكذلك لتاريخ المسلمين على مر العصور، ومن هذه القضايا التي ثار حولها الغبار قضية تعامل الإسلام والمسلمين مع أهل الكتاب. وعلى هذا فستحاول هذه الورقة بشكل مبسط أن تبين وسطية الإسلام من حيث المبادئ الحاكمة ومن حيث تاريخ المسلمين ومن حيث الفكر الإسلامي الحديث نحو أهل الكتاب.

(*) ورقة مقدمة لمؤتمر «وسطية الإسلام بين الفكر والممارسة» الذي نظمه منتدى الوسطية للفكر والثقافة في الفترة من ٢٦ - ٢٨ يونيو / حزيران ٢٠٠٤م - عمان / المملكة الأردنية الهاشمية.

وبالطبع يؤمن المسلمون بأن أهل الكتاب هم المنتمون لرسالات السماء الثلاث اليهود والمسيحيون والمسلمون، فحينما يتكلم المسلمون عن أهل الكتاب فهم يقصدون باقي أهل الكتاب من غيرهم أي اليهود والمسيحيين.

وبالطبع هذه الأحكام التي كانت وظلت لأنها جزء من الإسلام الدين الخالد، تربطه أساسا بأهل الكتاب المسالمين غير المعتدين على الأرض أو العرض وغير المحتلين لأرضنا وديارنا وأهلنا.

❑ أحكام الإسلام لأهل الكتاب

منذ أن نزل الإسلام على النبي محمد ﷺ وطبقه بوصفه نظامًا شاملا يتناول مظاهر الحياة جميعا، وضع قواعد التعامل البشري والإنساني مع كل البشر حيث يتجاور الناس والملل والنحل كما يتجاورون من مختلف الألوان والألسنة، وخص النظام الإسلامي شركاء الوطن من غير المسلمين بأحكامه ومنذ دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة ودوله التي توالت منذ وفاة الرسول ﷺ حتى هذه الأيام. وقد حدد الدكتور محمد سليم العوَّا في بحث له في كتابه« في النظام السياسي للدولة الإسلامية » ثلاثة أصول في التعامل مع هذا الموضوع :

الأصل الأول: تحكيم لنصوص الشريعة الواردة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة

الأصل الثاني: قبول ما تقتضيه المشاركة في الدار، أو الوطن بتعبيرنا العصري، فكل ما حقق مصالح المشتركين معًا فيه جاز، وكل ما أهدرها فهو بالإهدار أولى وأحق.

الأصل الثالث: إعمال روح الأخوة الإنسانية بدلا من إهمالها، فكل قول أو رأي أو فعل نافي روح الأخوة فقد غفل صاحبه عن أصل من أصول الإسلام عظيم.

بالنسبة للأصل الأول، وهو تحكيم الشريعة الواردة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة:

ففي القرآن الكريم

دستور العلاقات بين المسلمين وغيرهم يبينه قول الله ﷻ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾﴾[1]

« والبر: هو الفضل والخير، والقسط هو العدل، فهما بنص القرآن الكريم مطلوبان من المسلم للناس كافة، بل للخلق كافة، يستوي في ذلك من الناس من آمن بالإسلام ومن كفر به، اللهم إلا إذا كانوا يقاتلونه في دينه، ويخرجونه من داره أو يظاهرون على إخراجه، وهذا الدستور القرآني عام يشمل غير المسلمين أيا كان دينهم، أما أهل الكتاب: اليهود والنصارى فلهم أحكام أكثر تفصيلًا لما يليق بهم من البر وما يجوز، بل ما يندب القرآن إليه، من الود. فطعامهم للمسلمين مباح، وطعام المسلمين مباح لهم ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾[2]

ونكاح نسائهن جائز، بالآية السابقة نفسها...»[3].

«كما أوصى القرآن بجدال أهل الكتاب بالتي هي أحسن ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾[4]

---

(١) سورة الممتحنة الآيتان رقم ٨، ٩.

(٢) سورة المائدة آية رقم ٥.

(٣) د. محمد سليم العوّا كتاب « في النظام السياسي للدولة الإسلامية » ص ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، دار الشروق سنة ١٩٨٩ م.

(٤) سورة العنكبوت آية رقم ٤٦.

أما عن الآيات التي وردت عن النهي عن موالاة غير المسلمين أو غير المؤمنين تحكمها ضوابط عديدة منها:

١- أن النهي ليس عن اتخاذ المخالفين في الدين أولياء بوصفهم شركاء وطن أو جيران دار أو زملاء حياة، إنما هو عن توليهم بوصفهم جماعة معادية للمسلمين تتخذ من تحيزها الديني لواء تستجمع به قوى المناوئة للمسلمين والمحادة لله والرسول.

٢- أن المودة المنهي عنها هي مودة المحاربين لله ورسوله، لا مودة مجرد المخالفين ولو كانوا سلما للمسلمين.

٣- أن غير المسلم الذي لا يحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينيه، وذلك شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال أبناء المسلم وجدته وجده.

٤- أنه لاشك في أن الإسلام يعلي الرابطة الدينية على كل رابطة سواها، ولكن ذلك لا يعني أن يلقي المسلم بالعداوة إلي غير المسلم لمجرد المخالفة في الدين أو المغايرة في العقيدة، بل الأصل هو المودة والبر، و الاستثناء - عندما تقوم دواعيه وأسبابه - أن يمتنع المسلم عن موالاتهم أو مودتهم، انتصارا لدينه، وانحيازا لأهل عقيدته»[1].

❑ الهدي النبوي

«لقد باشر النبي ﷺ رئاسة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة بعد هجرته إليها، حيث أمر بكتابة الصحيفة التي تنظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين من سكان المدينة التي عرفت باسم « صحيفة المدينة » أو « دستور المدينة».

ذكرت هذه الصحيفة أن «المؤمنين أمة من دون الناس»، وأن «اليهود أمة مع

---

(١) د. محمد سليم العوّا المصدر السابق ص ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.

المؤمنين»، وأن «أهل الصحيفة بينهم البر دون الإثم»، وأنهم يكونون «يدا على من دهم يثرب»، وأن «اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين»، وأن بينهم «النصر والأسوة» وهو هنا بمعنى المساواة، وأنه «ما كان من حدث بين أهل الصحيفة أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله»، وأنه «لا يخرج من أهل المدينة أحد إلا بإذن محمد» وأن أهل الصحيفة «يتعاقلون معاقلهم الأولى بالقسط بين المؤمنين والمعروف»... إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرت تفصيلا في مواضعها من كتب تاريخنا وكتب الحديث، وكتب الوثائق النبوية، وكتب النظام السياسي الإسلامي المقارن»[1]، «فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين. وهذه الصحيفة هي أول دستور مدون في التاريخ كله لم يسبق إلى مثله أحد ولم ينسج على منوالها أحد، إلى أن صنع الإنجليز بعد ثورتهم في سنة ١٢١٥م وثيقتهم التي سموها (العهد الأعظم)[2]»، وعلى أساس نصوص هذه الوثيقة النبوية مضت الحياة في المدينة المنورة إلى أن نقضت يهود العهود، وكان بعد نقضهم العهد أن تم طردهم من المدينة المنورة ثم من جزيرة العرب كلها.

❑ عقد الذمة والجزية

عقد الذمة والجزية عنوانان يثار حولهما لغط كبير، وتعرضا لتشويه متعمد على أساس أنهما ينتقصان من حقوق المواطنة وأنهما تمييز ضد المواطنين في الدول الإسلامية من غير المسلمين وهو أمر غير صحيح، ولذلك نحتاج لشرح كل منهما.

● عقد الذمة

وهو عقد أنشأه المسلمون بعد فتح البلاد التي دخلوها لتنظيم العلاقة مع غير المسلمين ممن لم يحاربوهم وهم يعيشون بينهم. وكان الأصل فيه أن المسلمين يلتزمون

---

(١) د. محمد سليم العوّا « بحث المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير ».

(٢) د. محمد سليم العوّا المصدر السابق.

بحماية أهل البلاد الباقين على دينهم وحماية دور عبادتهم، وعدم التدخل في شأن اختيار رؤسائهم الدينيين وحماية حقوقهم كافة، وأن يدفع هؤلاء فوق الضريبة مقدارا من المال يتراوح بين درهمين ودينارين يؤديه كل قادر على حمل السلاح، واجدًا هذا المال فوق حاجته وحاجة أسرته (ما يسمى الجزية).

وكان لا يدفع الجزية شيخ كبير ولا راهب ولا قس ولا امرأة ولا صبي، لأن هؤلاء جميعًا لا يقاتلون.

لقد خير الإسلام أهل البلاد التي فتحها المسلمون بين الدخول في الإسلام عن اقتناع وحرية مطلقة، أو بين البقاء على دينهم، فمن اختار الإسلام بإرادته الحرة صار مسلمًا تطبق عليه أحكام الإسلام، ومن اختار أن يظل على دينه فقد استجاب له الإسلام، غير أنه طُلب منه دفع الجزية.. والجزية ما هي إلا ضريبة عامة بالقدر السابق ذكره يدفعها الذمي للدولة.

● **الجزية**

نظام عُرف قبل الإسلام وأنشأه الفرس، وكان يسمى بالفارسية «كزيت» واستخدمه الجميع الفرس والروم والعرب والمسيحيون والمسلمون.

والجزية ليست من مستحدثات الإسلام والدولة الإسلامية، فقد فرضها الإغريق على سكان آسيا الصغرى في القرن الخامس قبل الميلاد، أي قبل الإسلام بحوالي ألف عام، وكذلك فرضها الرومان والبيزنطيون والفرس على الأمم التي أخضعوها لحكمهم، وكانت أكثر بكثير من مقدار الجزية في عصر الدولة الإسلامية، وقد كانت الجزية في دول الروم والبيزنطيين والفرس تؤخذ بالقوة وفوق طاقة البلاد المحتلة، وكانت تؤخذ كضرائب للدولة المركزية، وكانت تؤخذ ثلاث مرات في السنة. وقد قال المؤرخ مان في كتابه «تاريخ مصر في عهد الرومان» فقال: إنهم فرضوا ضرائب على الرؤوس من الأقباط أي على كل نفس حية وعلى الحيوانات والمنازل، وأكثر من ذلك فرضوا ضرائب على الأثاث الموجود داخل

المنازل، هذا خلاف الضرائب العادية على الزراعة والمحصولات والتجارة، ولكن وصلت ذروة الكراهية للدولة الرومانية عندما فرضوا ضرائب على الموتى بحيث لا يدفن أي ميت ولا يصرح بدفنه إلا إذا دفع ضريبة الموتى[1].

❑ المواطنة في الفكر الإسلامي الحديث

تطور مفهوم المواطنة في العالم الإسلامي حين اشترك غير المسلمين في جيش الدولة وبذلك سقطت الجزية، لأنها كما ذكرنا هي ضريبة نظير عدم الاشتراك في الجيش. وقد حدث ذلك في مصر عام ١٨٥٦م في عهد سعيد باشا حينما أعلن عن سقوط الجزية عن غير المسلمين والسماح لهم بالاشتراك في الخدمة العسكرية، فلقد كافح أهل البلاد جميعًا مسلمين ومسيحيين ضد المستعمر الأجنبي ورووا الأرض جميعًا بدمائهم، وشاركوا في الحركات الوطنية التي قادت الكفاح حتى تحررت الأوطان. ولما نجحوا في ذلك اتخذوا وثائق لتنظيم الحياة في هذه الدول (الدساتير) قامت على المساواة بين المواطنين، وهو لفظ لم يعرفه لساننا العربي القانوني أو الشرعي (الفقهي) قبل نشأة هذه الدول، وإن عرفت المعنى، ونصت معظم هذه الدساتير على منع التفريق بين المواطنين على أساس العقيدة الدينية.

ورضي بذلك المسلمون وغير المسلمين على السواء، وعاشوا في ظل تلك الدساتير حين احترمت كلمتها، وفي ظل الطغيان الذي أهدرها، دون أن تثور بينهم ثائرة التفريق بين مسلم وغير مسلم إلا فيما لابد منه في شئون الولايات الدينية المحضة، والزواج وما إليه.

وحين بدت بوادر الصحوة الإسلامية الحاضرة، ودعا زعماء هذه الصحوة وقادتها وعلماؤها إلى تحكيم الشريعة، في حياتهم بشكل أكثر وأشمل، أظهر بعض غير المسلمين خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى الذهاب بما تقرر قانونًا وواقعًا مقبولًا، من

---

(١) فهمي هويدي كتاب « مواطنون لا ذميون » ص ١٢٩ وما بعدها.

حق المساواة بينهم وبين إخوانهم المسلمين في الوطن الواحد، وجاهر بعض الكارهين للإسلام ممن يحملون أسماء المسلمين، بأن قصد هذه الدعوة هي العودة إلى عهد الذمة وعقدها انتقاصًا من حقوق غير المسلمين وحرياتهم وحرمات دور عبادتهم وعدم احترام لقوانين أحوالهم الشخصية أو العائلية. [وعهد الذمة كما سبق تعريفه بريء من ذلك كله].

وردَّ أهل الإسلام ذلك كله. قالوا: إن الذمة عقدٌ لا وضعٌ. وقد انتهى العقد بزوال طرفيه من الوجود، أو زوال أحدهما على الأقل؛ أعني زوال الدولة الإسلامية التي عقدته، وما ورثها من دول الخلافة الإسلامية حتى نهاية الدولة العثمانية. وإن الدول العصرية ليست خلفًا لتلك الدولة الإسلامية الأولى، حتى يظل العقد عاملًا في حقها، وإن غير المسلمين الذين أبرموا عقد الذمة ورضوا بعدها على ألا يكلَّفوا قتالًا مع المسلمين قد غادروا دنيانا والموجودون معنا من غير المسلمين قوم آخرون قاتلوا معنا عدونا، وهم جنودٌ وضباط في جيوش دولنا. وهم ساهموا معنا بدمائهم وأموالهم في صنعها، ويوم سقطت أراضي الدولة الإسلامية في أيدي الجيوش الغربية الغازية لم يعد أحد يستطيع أن يقول إن عقد الذمة بما تضمنه من حقوق وواجبات لا يزال قائمًا وقالوا إن الدولة الإسلامية الأولى، الدولة النبوية جعلت غير المسلمين الذين وجدتهم في أرضها عند نشأتها مواطنين فيها، نصَّت الوثيقة النبوية على أن «اليهود أمة مع المؤمنين» وأن «اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين» وأن «لليهود النصر والأسوة بينهم وبين المؤمنين» إلى كثير من مثل ذلك وقبيله.

وإن في هذا الصنيع النبوي هديًا يتبع، ولا تثريب علينا إن فعلنا فعله صلى الله عليه وسلم بل نحن على عين الصواب إن شاء الله.

وقالوا إن العقد الذي رضي المسلمون وغير المسلمين بإقامة الدولة العصرية على أساسه هو هذه الدساتير الحديثة.

والمسلم مكلف شرعيًا بالوفاء بالعهد والعقد، وخيانة هذا العقد أو العهد إيذاء لغير المسلمين، وقال نبينا ﷺ «من آذى ذميًا فقد آذاني» و« من خاصم معاهدًا فأنا خصيمه» والذمي هو المقيم في الدولة الإسلامية إقامة دائمة، والمعاهد هو المقيم بصورة مؤقتة.

فالمسلمون وغير المسلمين سواء في حقوق المواطنة وواجباتها. وعلاقاتهم في الدول الإسلامية اليوم تنظمها الوثائق التأسيسية لهذه الدول (الدساتير)، وهي واجبة الاتباع ما لم تأمر بحرام، أو تنهى عن واجب[1].

* * *

(١) د. محمد سليم العوا «بحث المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير».